تقرير عن
النمور الآسيوية والدروس المستفادة منها

للباحثة/ منى عمار(*)

المقدمـــــة:

هناك مجموعة من الدول التى تعد من الدول النامية قد حدث لها تحول شديد بفضل تبنيها لبرامج خطط تنمية اقتصادية جعلتها تخرج مما كانت فيه وتحولها من دول زراعية يعتمد ناتجها القومى على الصناعات الأولية إلى دول صناعية متقدمة ومن دول فقيرة إلى دول غنية تمنح القروض والمساعدات ومن دول ذات تأثير محدود على الاقتصاد العالمى إلى دول تلعب دورًا كبيرًا فى العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المشاركة بنسب عالية فى الناتج العالمى.

هذه الدول الصناعية الجديدة تقع كلها فى شرق آسيا ويطلق عليها مجموعة "النمورالآسيوية" وقدبدأت هذه المجموعة بأربعة دول هى كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة ثم انضمت إليها ثلاث دول أخرى هى ماليزيا تايلاند وأندونسيا.

وقد بدأت هذه الدول التنمية الاقتصادية الحديثة بها وسط عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية متباينة إلا أنها تشترك فى خاصتين هامتين:

الأولى: ارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادى.

الثانية: انخفاض الفوارق بين الدخول.

(*) الباحثة بمركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

علاوة على اشتراك هذه الدول في مجموعة خصائص تميزها عن بقية الدول النامية وتتمثل هذه الخصائص في:

- معدلات نمو كبيرة في الإنتاجية الزراعية.
- ارتفاع معدلات النمو في الصادرات الصناعية.
- انخفاض معدلات المواليد.
- ارتفاع معدلات المدخرات المحلية.
- ارتفاع معدلات نمو رأس المال البشرى.
- ارتفاع معدلات الانتاجية بصفة عامة.
- وضع هدفى النمو الاقتصادى السريع والتشغيل الكامل لقوة العمل على رأس الأولويات مع الاختيار الملائم للتكنولوجيا.

وسوف نعرض في هذا التقرير نبذة مختصرة لكل نمر من هذه النمور السبع وما الذى يمكن أن تستفيده مصر من تلك التجارب لكى تكون نمر المنطقة الشرق أوسطية!

النمر الأول "كوريا"

لقد كانت التجربة الاقتصادية الكورية موضع دهشة الاقتصاديين الغربيين وكذلك موضع دهشة الكوريين أنفسهم وهذه الدهشة نابعة من إحساسهم بالفخر بتلك الإنجازات، تتميز كوريا بافتقارها للثروات المعدنية والنفط علاوة على أنها في بداية الستينات كانت مثقلة بالنتائج المأساوية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب الكورية سنة ١٩٥٠-١٩٥٣ كما أن المدخرات المحلية في ذلك الوقت كانت محدودة للغاية نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والذى بلغ

٨٧ دولاراً للفرد سنة ١٩٦٢ لناتج بلغ ٣,٢ مليون دولار وهو أقل من نظيره في مصر.

ولكن مع إصرار كل من الحكومة والشعب على النهوض بالبلاد من خلال التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات الإنتاجية استطاعت البلاد أن تحقق معدلات ونتائج اقتصادية قياسية فيما بين الفترة سنة ١٩٦٢-١٩٩٢م خاصة معدلات النمو الصناعى وزيادة الصادرات.

أما عن السياسة الاقتصادية التى اتبعتها كوريا للنهوض بالوضع الاقتصادى بها فيمكن إجمالها فيما يلى:

مع بداية الستينات وضعت الحكومة الكورية أولى خططها الخمسية للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢ - ١٩٦٦م وخلال تلك الفترة تبنت الحكومة استراتيجية التركيز على الخارج أى التركيز على الصادرات وقد اختارت الحكومة تلك الاستراتيجية لبعض الأسباب. منها تمتع كوريا بمزايا تنافسية في بعض الصناعات خاصة النسيج والتى تحتاج إلى وفرة نسبية في العمالة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى توقع المخططون الكوريون عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الانتاج المستهدف مما يجعل هناك فائضا يجب تصديره.

ولتشجيع الانتاج والتصدير سنت قوانين واجراءات لتدعيم وتمويل الانتاج وتشجيع الصادرات فى ظل آلية السوق فعلى سبيل المثال المدخرات الوطنية سمحت الحكومة للبنوك التجارية برفع معدل الفائدة ليصل إلى ٢٦٪ سنوياً وكانت النتيجة تضاعف ودائع الادخار بالبنوك، ولجذب المدخرات ورءوس الأموال الأجنبية سنت الحكومة قانوناً لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى وذلك للمساعدة فى تمويل المشروعات والصناعات الموجهة للتصدير، ولتشجيع الصادرات قامت الحكومة

بتخفيض قيمة العملة الكورية وكذلك تم تبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة المعوقات الادارية أمام حركة الصادرات ورد الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من الخامات المعاد تصنيعها في كوريا بغرض تصديرها وقد أدت تلك السياسات إلى زيادة الصادرات الكورية بنسبة ٣٦٪.

أما في السبعينات ونتيجة حدوث تغيرات دولية ومحلية خاصة تقلبات معدلات التبادل الدولية وقيام بعض الدول باتباع سياسة الحماية والنتائج التى ترتبت على أزمة البترول سنة ١٩٧٣م أخذت الحكومة في تنويع سياستها فبدلاً من التركيز على صناعات التصدير فقط اهتمت الحكومة بواردات المستلزمات الإنتاجية والتركيز على الاستثمار في صناعات الكيماويات والأسمنت والحديد والصلب والصناعات الالكترونية ولتمويل تلك المشروعات أنشأت الحكومة صندوق الاستثمار الوطني لتقدم قروضا بمعدلات فائدة منخفضة، كما استمرت الحكومة في تشجيعها لتدفق رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية خاصة في المناطق الصناعية الحرة - ومن ناحية أخرى عملت كوريا على تنويع أسواقها التجارية بدلاً من التركيز على الأسواق الأمريكية والأوروبية وقد نمت كوريا علاقتها التجارية مع أسواق الشرق الأوسط خاصة سنة ١٩٧٣م وما تلاها فارتفعت صادراتها إلى أسواق تلك الدول كما حصلت شركات الإنشاء الكورية على العديد من عقود الإنشاء المتعلقة بمشاريع البنية الأساسية وغيرها من المشاريع الصناعية.

وفي خلال تلك الفترة أي فترة السبعينات حدث تغيير في الناحية الاقتصادية غير متوقع حيث ارتفع الناتج القومي الاجمالي فيما بين ٧٢-٧٨ بمعدل ١٠,٨٪ كما بلغ ذلك المعدل ١١,٢٪ سنة٧٦-٧٨ ونمت

صادرات الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة خلال تلك الفترة بمعدل نمو ٣٤,٧٪ سنة ٧٨.

أما فى الثمانينات فقد عرفت السياسة الاقتصادية بأنها سياسة إصلاحية استهدفت معالجة بعض الآثار الاقتصادية الناجمة عن الخطط والبرامج السابقة وقد استمرت الحكومة فى تنفيذ سياساتها المتعلقة بتحرير الواردات حيث رفعت الحكومة كثيرا من القيود على واردات السلع وخاصة المستلزمات الإنتاجية كما خفضت الرسوم على تلك المستلزمات من ٢٢,٦٪ سنة ١١,٤ سنة ١٩٩٠م.

وهكذا أصبحت كوريا التى كانت تعانى من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية شائكة أصبحت واحدة من أكبر خمسة عشر دولة فى العالم من حيث حجم الناتج القومى وحجم الصادرات حيث بلغ الناتج الاجمالى بها ٢٩٤,٥ بليون دولار وبلغ نصيب الفرد من ذلك الناتج ٦٧٤,٩ دولار فى سنة ١٩٩١م.

النمران الثانى والثالث "تايوان – هونج كونج"

توجد جزيرة تايوان على شكل سمكة فى مياه بحر الصين يفصلها خليج فورموزا غرباً عن الساحل الجنوبى الشرقى للصين الشعبية وهى تقرب فى المسافة من الفلبين فى الجنوب وكوريا فى الشمال ، ويبلغ طول جزيرة تايوان ٣٩٤ كم وعرضها ١٤٤ كم ويبلغ عدد سكانها أقل من ٢٠مليون نسمة ولاتزيد مساحتها عن ٤ فى الألف من مساحة الصين الأم.

أما عن الظروف الاقتصادية لتايوان وما حدث بها من تقدم فهى لاتختلف كثيراً عن كوريا.

فقد كانت الظروف متشابهة إلى حد كبير لذلك فقد انتهجت نفس السياسة التى انتهجتها كوريا فى التنمية الاقتصادية وبالفعل استطاعت أن تحقق وتصل إلى نفس النتيجة التى وصلت إليها كوريا من تقدم اقتصادى.

أما "هونج كونج" فهى تقع بالقرب من جزيرة "تايوان" شمال بحر الصين الجنوبى وهى تتشابه فى ظروفها الاقتصادية والسياسية مع "تايوان" حيث أن العوامل التى أدت إلى إحداث التقدم. وكذلك السياسات المستخدمة لتحقيق هذا النمو كانت واحدة.

النمر الرابع "سنغافورة"

سنغافورة جزيرة تقع بين المحيط الهندى وبحر الصين الجنوبى وتقع فى جنوب "ماليزيا" مساحتها ٥٨١ كم٢، وعدد سكانها ٣ مليون نسمة طبقاً لإحصاءات سنة ١٩٩٠م بنسبة ٧٨٪ من الصينيين، ١٤٪ من الاوربيين، ٧٪ هنوداً.

اللغة الرسمية هى الإنجليزية ثم الصينية والمالاوية والتاميل.

وسوف نركز على هذا النمر باعتباره مثال يحتذى لوصوله إلى هذا المعدل المرتفع من التقدم الاقتصادى بالرغم من صغر المساحة وانخفاض العناصر الاقتصادية.

كانت "سنغافورة" مستعمرة بريطانية منذ سنة ١٨٢٦م واحتلت بواسطة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ثم عادت للسيطرة البريطانية سنة ١٩٤٥م وقد انفصلت عن اتحاد "ماليزيا" سنة ١٩٦٥م وأصبحت دولة مستقلة.

تعد "سنغافورة" من الدول صغيرة الحجم سواء فى المساحة أو الموارد ولكن هذا الصغر كان دافعاً للنمو فقد شجعها على الدخول فى مجال

الانتاج لأجل التصدير وكذلك استيراد المكونات من أجل تحقيق هذا الهدف.

لذلك فقد اختارت "سنغافورة" سياسة الاقتصاد الحر والمفتوح لبناء اقتصادها وذلك منذ ٢٨عاماً واقتصر دور الحكومة على تجهيز البنية الأساسية اللازمة للاستثمار والسكان والتعليم والصحة مع ترك مجال الاستثمار مفتوحاً أمام الاستثمارات الأجنبية.

ومن أهم ما يميز الاقتصاد السنغافورى أن القطاع الخاص هو القاطرة التى تقود مسيرة التنمية الاقتصادية، كذلك تتميز" سنغافورة" بأنها تعد كلها منطقة حرة مخصصة للتجارة والتخزين وإقامة الصناعات التصديرية، كذلك أنها مركز عالمى للبنوك والشركات المتعددة الجنسية والبيوت والشركات المالية والمصرفية العالمية وتعتبر بورصة "سنغافورة" من البورصات العالمية وتتداول منها أسهم الشركات العالمية وترتبط بورصة "سنغافورة" بنظام المقاصة الالكترونية مع بورصة "شيكاغو" مما يؤدى إلى تقليل النفقات بالنسبة للمتعاملين فى البورصة.

وقد بدأت"سنغافورة" مسيرتها نحو التقدم والتنمية فى سنة ١٩٦٠م وكانت الاستثمارات الأجنبية - وخاصة اليابانية-هى الأساس فى دفع عجلة الاستثمار وساعد على ذلك رخص القوى العاملة وحرية رءوس الأموال وتحويل الأرباح للخارج وقد بدأت الصناعة فى "سنغافورة" بالتركيز على الصناعات التى تعتمد على قوة العمالة الكثيفة كالمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الخشبية ثم تطورت إلى الصناعات الاستهلاكية والأغذية المحفوظة وصناعات التصدير التى استيراد المكونات ثم إعادة التصدير والاستفادة من القيمة المضافة ومع بداية سنة ١٩٨٠م دخل الاستثمار في مجال بناء السفن وإصلاحها وتكرير البترول

والبتروكيماويات والآلات والماكينات والإلكترونيات وتصنيع برامج الكمبيوتر ومكوناته.

وقد تغير الهيكل الاقتصادى لسنغافورة تغيرا جذريا فبعد أن كان يعتمد سنة ١٩٦٠ على التجارة أصبح سنة ١٩٩٢م متنوعا في الأنشطة فأصبح اقتصاد سنغافورة يعتمد إلى جانب التجارة العالمية على وجود قطاع صناعى قوى يعتمد على التصدير وسوق مال نشيط وفعال وقطاع نقل واتصالات على أعلى مستوى يعتمد على كون ميناء سنغافورة مركزا عالمياً لبناء السفن وإصلاحها وبه أكبر محطة للحاويات في العالم وتقوم الشركات المتعددة الجنسية بدور كبير في الاستثمار في سنغافورة.

وكان الدافع وراء اختيار سنغافورة لاستراتيجية التصنيع هو صغر حجم الدولة وقلة مواردها الطبيعية لذلك فإنها تعتمد على استيراد الخامات والمكونات لتصنيعها وإعادة تصديرها. وبالنسبة لقوانين العمل في سنغافورة فإنها تتفق مع مناخ الاستثمار وجذب وتشجيع رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار في سنغافورة وهناك نظام فريد يشجع العمال على توظيف مدخراتهم في الاستثمار فيخصم بموافقة العامل ٢٠٪ من راتبه ويدفع رب العمل ٢٪ وتوظف هذه المدخرات في الاستثمار وعائدها للعامل حسب مدخراته وجدير بالذكر أن حوافز العماال مرتبطة بتحقيق أهداف الانتاج والتصدير.

وهناك حوافز عديدة للاستثمار وللتصدير وإعفاءات ضريبية من ٥ إلى ١٠ سنين حسب حجم المشروع والموقع والنشاط وحجم العمالة واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتهتم سنغافورة ببرامج التدريب وإدخال أحدث وسائل التقنية الحديثة بحيث أصبحت سنغافورة مصدرة للخبراء في مجالات الاتصال والإدارة والإسكان والبتروكيماويات وتحتل

سنغافورة الآن المرتبة الثالثة في عمليات تكرير البترول وهى مركز عالمى لتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها وهكذا أصبحت سنغافورة وهى من أصغر الدول مساحة وموارداً أصبحت من الدول الصناعية الكبرى اليوم بفضل ما اتبعته من خطط تنموية.

المجموعة الثانية من النمور والتى تضم "ماليزيا" و"تايلاند" و"أندونسيا" وهى المجموعة التى انضمت حديثاً إلى النمور الآسيوية وتتشابه هذه المجموعة والتى تضم الدول الثلاث فى الظروف الاقتصادية والسياسية التى مرت بها وكذلك فى انتهاجها سياسة تنموية للنهوض باقتصادها لذلك فسوف نركز على واحد من هذه المجموعة باعتباره جزءا من كل وليكن "أندونسيا" النمر السابع والأخير فى مجموعة النمور الآسيوية السبع.

"أندونسيا"

تتكون كلمة "أندونسيا" من مقطعين هى (أندو) ومعناها الهند و(نسيا) ومعناها جزر أى جزر الهند يبلغ تعداد "أندونسيا" ١٨٥ مليون نسمة وهى رابع دولة فى العالم ازدحاماً بالسكان وأكبر دولة إسلامية من حيث العدد يبلغ معدل نموها الإقتصادى ٧٪ وهذا ماجعل البنك الدولى يقرر أن "أندونسيا" سوف تدخل فى سنة ٢٠٠٠م فى نطاق الدول ذات الدخل المتوسط وتخرج من دائرة دول العالم الثالث.

فى خلال السنوات الماضية قامت "أندونسيا" بتحرير سياستها الاقتصادية للتجارة الخارجية والاستثمار بعد أن كانت ذات سياسة اقتصادية مغلقة، حيث قامت بتقديم العديد من فرص الاستثمار للأجانب

والذين يجدون فى هذا البلد عناصر جذب ليس فقط فى احتمالات التصدير ولكن فى إمكانيات الاستهلاك المحلى.

وقد قاموا بدعوة الهيئات والشركات الأجنبية مع نشر أفكارها لتشجيع الاستثمار الأجنبى وشرح المزايا التى يمكن أن يستفيد منها المستثمرون.

وفى مواجهة الانخفاض فى تصدير البترول والغاز انتهجت "أندونسيا" سياسة خاصة تتلخص فى فتح مجالات الاستثمار بشكل واسع للغاية فبينما لا يصح للمستثمر أن يمتلك أكثر من ٨٠٪ من الشركة المنشأة فقد قامت الدولة بزيادة التشجيع بأن أوصلت هذه الزيادة لتكون ١٠٠٪ والتى لايقل مايتم دفعه من أنصبة عن ٥٠مليون دولار أو فى الأماكن الفقيرة والتى تحتاج إلى الإستثمار بالاضافة إلى قبول مشاركة كاملة من المستثمر الأجنبى فى حالة التصنيع للتصدير فى بعض المناطق الخاصة مثل جزيرة (بانام) ويمتد قطاع الاستثمار الجديد ليصل إلى ما بين ١٥-٢٠ عاماً وهى الفترة التى يسمع بها لتخفيض نسبة المشاركة الأجنبية بعد ذلك إلى أقل من ٥٠٪ وتوجد استثناءات خاصة للشركات التى قد تصل مساهمة الشريك الأجنبى إلى ١٠٠٪.

وبالإضافة إلى كشوف الصناعات الكبيرة المعقدة المفتوحة للاستثمارا الأجنبى فقد استبدلت الكشوف بكشوف سهلة بسيطة تقترب من مفهوم الاستثمار الأجنبى بالإضافة إلى أن الموافقة على الاستثمار أصبحت أقل تعقيداً وتسير بشكل مبسط وسهل مما نتج عن ذلك زيادة فجائية كبيرة في عدد المشاريع الاستثمارية من المستثمرين الأجانب.

وفي مجال التجارة فقد بدأت أندونسيا في تسهيل الإجراءات التى كانت تتميز بالتعقيد وقامت مؤخراً في يوليو ١٩٩٢م برفع قيود الاستيراد

عن عمليات المعدات المستعملة و١٢ محصولاً زراعياً وأزالت احتكار استيراد الصلب بالإضافة إلى قيامها بتحرير السوق والتخصصية وقد أعلنت أندونسيا هى ومجموعة دول جنوب شرق آسيا والفلبين وماليزيا وسنغافوره وبروناى وتايلاند بقيامهم بتحرير التجارة بينهم وذلك ابتداءاً من سنة ٢٠٠٨م.

وقد قامت الدولة بتحديث نظمها المالية تحديثاً ممتازاً وأعادت تنظيمها وتوسيعها عن طريق الخصخصة فقامت منذ عدة سنوات بالسماح للبنوك الأجنبية بتكوين بنوك مشتركة مع البنوك المحلية وفي عام ١٩٩٢ بدأت الحكومة الأندونسية في إجراءات تحويل البنوك المملوكة للدولة إلى شركات ذات مسئولية محدودة وهى مبدئياً ستكون مملوكة للحكومة مع احتمال بيع أنصبة منها إلى الجمهور بعد ذلك قامت الحكومة بإصدار قوانين تنظيم أعمال قطاع التأمين وصناديق المعاشات والتى كانت تعمل تحت قوانين منذ عهد الاحتلال الهولندى وفي سنة ١٩٩٢م قامت أندونسيا بخصخصة بورصة جاكرتا.

وفي سنة ١٩٩١ كانت أندونسيا تعانى من ازدياد القروض الأجنبية وتأثيرها السيء في أرصدة الدولة فقامت بعمل قيود هلى هذه القروض ومراجعتها بشكل جدى للإقلال منها وإعطاء الأفضلية في الحالات الضرورية مثل إقامة معمل لتكرير البترول أو مصنع كيماويات وبعد إجراء دراسة جادة سمحت الحكومة بإقرار هذه المشاريع وتنفيذها كما هو مخطط لها وقامت بإمرار بعض المشاريع الأخرى إما مؤقتاً أو بصفة دائمة.

وتضع الحكومة الأندونسية الآن سقفاً خاصاً بقيمة القروض الأجنبية للحكومة والتى يلزم أخذ الموافقة عليها مسبقاً بواسطة لجنة على مستوى عال لكنها لاتلزم القطاع الخاص بأخذ هذه الموافقة.

واستجابة للضغوط العالمية قامت الحكومة الأندونسية باتخاذ إجراءات حاسمة لتقوية وحماية حقوق الغير فأصدرت العديد من القوانين التى تحمى هذه الصناعات الأجنبية من التقليد في أندونسيا كذلك سمحت الحكومة الأندونسية بدخول القطاع الخاص في مجال استخراج الطاقة الكهربائية وخصوصا إنتاج البترول والذى يعتبر الوقود الأساسى في تنمية اقتصاد أندونسيا الحديث ويتوقع الخبراء أن تصبح أندونسيا مستوردة للبترول سنة ٢٠٠٠م إن لم تظهر استكشفات بترولية لذلك تقوم مؤسسة (بترامينا) وهى المشابهة للهيئة المصرية العامة للبترول بتشجيع الاستكشافات في المناطق الحدودية وخاصة في المناطق الشرقية وقد منحت بترامينا مزايا متعددة لشركات البترول منذ سبتمبر سنة ١٩٩٢م وتتمثل هذه المزايا في مزايا ضريبية وتخفيف الالتزامات وزيادة حصة الشريك الأجنبى من الإنتاج بعد خصم التكاليف.

وتقوم أندونسيا بتصدير الفحم وقد زاد حجم الصادرات منه بمقدار عشر مرات ما بين سنة ١٩٨٥- ١٩٩٢م وكذلك زاد الطلب المحلى على الفحم تطبيقاً لسياسة المحافظة على البيئة التى أعلنتها سنة ١٩٨٩م حيث قامت بإنشاء هيئة خاصة للمحافظة على البيئة وقامت باستصدار قوانين جديدة بهذا الشأن وتتميز أندونسيا بتوزيع نسبى للثروة يفوق توزيع الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل الحكومة الأندونسية على إعادة تنظيم والقضاء على البيروقراطية وكذلك سياسة الخصخصة.

ولكن مما يميز الوضع في أندونسيا أن المناخ السياسى لايتماشى مع سرعة خطوات التقدم الاقتصادى.

- ما الذى يمكن أن نستفيده من تلك التجارب؟؟.

من الملاحظ أن النمور الآسيوية قد تبنت استراتيجيات وسياسات التصدير في المراحل الأولى لإدارة اقتصادياتها واستلزم لتحقيق ذلك عدة عمليات منها نقل التكنولوجيا الأجنبية وتوسيع وتحديث القواعد الصناعية والاستثمار المتوازى في رأس المال البشرى.

أما الوضع عندنا في مصر فهناك توجه لاقتصاد تصديرى ولكن تبنى السياسات ليس كافياً لتكون مصر دولة رائدة في التصدير أو تكون نمر المنطقة لذلك لابد من التأكد من سلامة تلك السياسات والخطط وكذلك التشريعات التى يجب أن تسن من أجل تحقيق ذلك كذلك لابد من ضرورة الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشرى والذى يعتبر العامل الحيوى في إدارة التنمية الاقتصادية في مصر ومن أبرز أوجه التنمية البشرية تتمثل في التوسع في التعليم وبصفة خاصة الفنى وربطه بمتطلبات التنمية وكذلك الاهتمام بالتدريب الفعال والبحوث في كافة القطاعات.